مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

سيرة الثورات العربية
ثورة يوليو ١٩٥٢ أنموذجًا

حيدر زكي عبد الكريم
أستاذ التعليم الثانوي – وزارة التربية
كاتب وصحفي – محافظة ذي قار
جمهورية العراق

مُلَخّص

لقد كانت حركة (ثورة) يوليو ١٩٥٢ وما زالت أهميتها محط متابعة من قبل الكثير من المؤرخين والكتّاب، فكانت أول ضربة للاستعمار في الشرق الأوسط ومصالحه ونفوذه المتعدد الأشكال الذي تحدد مع مرور الوقت باندلاع شرارة هذه الحركة (الثورة فيما بعد) بذلك التاريخ لتفتح الباب على مصراعيه أمام التغيرات السياسية مصحوبة بمساندة تحركات من النخب (العسكرية) الداخلية لتغيير واقع الشعوب العربية آنذاك. وعلى الرغم من أنها حاولت بناء نظام سياسي جديد إلا أنها تعثرت بعض الشيء بسبب الضغوط الخارجية التي واجهتها بسبب تأميم مصالحها الوطنية من قناة السويس وبناء السد العالي الإنجاز الضخم في القرن الماضي والقرارات الاشتراكية لتحقيق العدالة المجتمعية، لتصطدم بنكسة يونيو ١٩٦٧ وتفتح باب أخر أمامها، يكشف السلبيات للنظام التي حاول تصحيحها ومعالجة مكامن الخلل فيها، ولا تخلو الفترة من تأثيرات على مختلف الصعد ومنها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة وعلى الثقافة والفن، وظلت آثارها شاخصة لأجيال لا بل هي وضعت الأساس للنظام الجمهوري في القطر المصري. إنَّ ثورة يوليو ١٩٥٢ هيّ حاصل تحصيل التراكمات السلبية التي عانت منها مصر خصوصًا والأقطار العربية عمومًا، طيلة فترات زمنية، كأقل ما نقول عنها (مُظلّمة) حتى جاء الحيل الساعي للتغيير في موعده مع القدر، ليقوم بالتحول التاريخي المعاصر ما بين مرحلة قديمة ومرحلة جديدة تحمل رياح التغيير والعدالة والتقدم ويمكن ملاحظة أن ثورة يوليو ١٩٥٢ وضعت سياقًا تاريخيًا جديدًا. وأصبحت هي أم الثورات العربية المعاصرة وبكل ما تحمله من رياح التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام البحث: ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ١٤ أغسطس ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

القومية العربية؛ الضباط الأحرار؛ السد العالي؛ جمال عبد الناصر؛ تاريخ مصر الحديث

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.186404

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حيدر زكي عبد الكريم. "سيرة الثورات العربية: ثورة يوليو ١٩٥٢ أنموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد التاسع والأربعون: سبتمبر ٢٠٢٠. ص ٢٠٠ – ٢٠٩.

Corresponding author: hayderzake1977@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

لقد تناول عدد كبير من المؤرخين والباحثين أحداث الثورات العربية المعاصرة بشكل عام وثورة يوليو ١٩٥٢ بشكل خاص. فلقد عانت مصر منذ الاحتلال العثماني (التركي) والبريطاني (الإنكليزي) من مآسي لا حصر لها وعلى مجالات مختلفة، وترك أثارًا متراكمة مع السنين لم تستطع (مصر) التخلص منها إلا بعد قلع جذور تلك المراحل بحدث ٢٣يوليو ١٩٥٢. كما أن الغاية من الموضوع هو أن تطلّع الأجيال العربية المعاصرة على هكذا حدث وتأثيراته المحلية والعربية. كما أدت نتائج الحرب العالمية الثانية في مصر إلى زيادة التباعد بين الشعب المصري وحكوماته المتعاقبة وتفاقمت الأزمة الاقتصادية وساءت الأوضاع الاجتماعية للشعب وظلت الحياة السياسية أسيرة الأروقة السرية والبلاط الملكي وظل الغموض يكتنفها، الأمر الذي أدى إلى أن يسعى الجيل الجديد إلى التخلص من الجيل القديم المتمرس بشكل جيد خلف امتيازاته وولائه للأجنبي.

أصيب النظام الجديد بعد ثورة يوليو بتعثرات، انبثقت عن خلافات داخلية بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول شكل النظام وسماته الديمقراطية ودستوره وأسس اقتصاده المستقبلي بتلك الفترة. إن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن حدثا طارئا، بل على العكس فقد جاءت بموعدها مع القدر لأنها فتحت الباب أيضًا لباقي الشعوب العربية بمساعدة قواها الوطنية (العسكرية والمدنية) لأحداث تغيرات في شكل أنظمتها الحاكمة وبدأ التحول في القطر المصري يسير على طريق الإصلاح والعدالة الاجتماعية ليشمل تغيرات جوهرية في جميع القطاعات الإنتاجية والعمرانية يرافقها تأثيراتها على اتجاهات الثقافة والفن، لكن المرحلة لم تخلُ من مصاعب وعوائق منذ تأميم قناة السويس ١٩٥٦وتاسيس منظمة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وقيام الجمهورية العربية المتحدة لتواجه النكسة في العام ١٩٦٧ بتخطيط خارجي مستغل حالة من الهفوة يرافقها عوامل داخلية عربية إن صح التعبير.

تم الاستعانة بكتابة هذا الموضوع بمنهج البحث التاريخي مع استخدام الأسلوب السردي والاسترادي "الذي يرّد الظاهرة إلى وقت حدوثها"، لأنه شكل من أشكال الكتابة التاريخية أيضًا، ولا ندعي أننا بلغنا حد الكمال في هذا الموضوع المتواضع، فإنّ ذلك طموح يصعب الوصول إليه، لكننا سلطنا الضوء على موضوع ما زال حتى الآن ميدانًا واسعًا لكل مَنْ يرد من الباحثين معالجة جوانب تلك الأحداث من مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية الفكرية.

سيرة ثورة يوليو ١٩٥٢

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) سّاد المجتمع العربي تفاؤل بأنه قادر على تحقيق ما أخفق في تحقيقه بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وبعد انتصارات حقيقية حققتها معظم البلاد العربية على طريق التحرر والتقدم وتوحيد نضالها ضد أعدائها التاريخيين في الداخل والخارج.[١] إن من ابرز الأحداث التي وقعت في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ظهور سلسلة من الثورات والانتفاضات التي عبرت عن رغبة الشعب العربي في التخلص من الاستعمار، وقد قامت القوى الوطنية والقومية التي تشكلت تلك الفترة أو من خلال تنظيمات الضباط الأحرار بتلك الثورات ومنها ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر وثورة ١٩٥٤ في الجزائر وثورة ١٩٥٨ في العراق وثورة ١٩٥٨ في لبنان والثورة الإرتيرية ١٩٦١.[٢]

لقد أسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية بقيام الثورة المصرية وملخصها: مجيء الملك فاروق للحكم عشية الحرب العالمية الثانية واصطدامه مع حزب الوفد والمجلس النيابي، التدهور الاقتصادي والاجتماعي أثناء الحرب العالمية الثانية فقد زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء بنسبة من ٥٠ إلى ٤٠٠ وازدادت الودائع في البنوك من ٤٥ إلى ١٢٠ مليونًا من الجنيهات وغلاء الأسعار ولم يحدث معه ارتفاع في أجور العمال والفلاحين والموظفين وانتشار البطالة، والتدخل الأجنبي في سياسة الملك وإقالة حكومة الوفد بقيادة مصطفى النحاس عام ١٩٤٤، وكانت الفترة ما بين ١٩٤٥ وحرب فلسطين ١٩٤٨ فترة تنظيم وتجنيد للضباط، مجيء حكومة جديدة بقيادة إسماعيل صدقي لغرض التمهيد لإعادة معاهدة ١٩٣٦ بشكلها الجديد صدقي-بيفن ١٩٤٦. وواجهت الاتفاقية معارضة شديدة اضطرت على أثرها الوزارة إلى الاستقالة وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود فهمي النقراشي والتي واجهت ظروف الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ وإزاء فشل النقراشي في تشكيل وزارة جديدة برئاسة حسين سري التي أجرت انتخابات جديدة فاز الحزب السابق بالأغلبية فيها مما أهّلهُ لتأليف وزارة برئاسة مصطفى النحاس مجددًا في عام ١٩٥٠. أقدمت الحكومة على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد عام ١٩٥١ وأعلنت قيام الوحدة بين مصر والسودان، والوقت نفسه تنامى النشاط الوطني وحدثت في هذه الأثناء معركة القنال بين الفدائيين المصريين والبريطانيين قرب إحدى القواعد العسكرية، حاول الملك التخلص من الحكومة بافتعال حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦.[٣]

الحركة العسكرية – ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تموز ١٩٥٢ استطاعت تنظيمات الضباط الأحرار التي نشطت بعد حرب فلسطين أن تؤدي واجبها.[٤] - ليلة الحركة العسكرية- بلسان قائدها: "في ٢٢ يوليو اجتمعت اللجنة التأسيسية لتلقي الأوامر النهائية، وتم إصدارها في الساعة الخامسة، وخرج أفراد اللجنة التأسيسية للتنفيذ وهنا سجل الرئيس جمال عبدالناصر المواقف الحرجة التي واجهته ليلة ٢٣ يوليو – مرت بي مواقف حرجة كثيرة لكن احرجها هو ليلة الثورة، وكان موعد تحرك احتلال رئاسة الجيش في الساعة الأولى والنصف ١/٣٠ صباحًا حيث تتقابل القوات كلها عندها، وعند الساعة الحادية عشرة علمت أن رئاسة الجيش أحيطت خبرًا بخطتنا ووصلت الأوامر إلى الفريق حسني رئيس هيئة أركان حرب باتخاذ الإجراءات المضادة لمناهضة حركتنا والقضاء عليها وتوجهت إلى منزل أخي عبد الحكيم عامر حيث كنا على موعد لنتقابل في الساعة الثانية عشرة ونمضي معا لاعتقال قوة رئاسة الجيش وغادرنا إلى العباسية، لكننا راينا عددا كبيرا من الشرطة الحربية مما لم يكن ضمن خطتنا، ففهمنا فورًا أن الطرف الأخر قد باشر ضدنا، فتحركنا إلى سلاح الفرسان، فقد فوجئنا بالبوابة مغلقة وعليها قوات لم تستطع أن نعرف إلى أي طرف تنتسب ومن ثم توجهنا إلى ميدان الكربة، رأينا على مدى البصر أضواء عربات كثيرة تسير نحو القاهرة، وكانت الساعة حوالي منتصف الأولى، لم يكن هذا ضمن الخطة لقواتنا، وانتظرنا – عبدالحكيم عامر وانا على جانب الدرب حتى تصل إلينا هذه القوات وعند وصول أول عربة راعنا أن الفرقة الثانية تحركت لتنفيذ خطة رئيس أركان الجيش، وفي اسرع من لمح البصر، كنت وعبدالحكيم عامر محاطين بخمسة ضباط ملازمين مسلحين، لقد اعتقدت أن الخطة التي وضعناها باءت بالفشل الذريع، وبعد لحظة إذ بأحد إخواننا ينادي من العربة الثالثة ويقول – لقد أسرنا قائد الفرقة وانا مع قوتي وأحضرت جميع العربات التي قابلتها في الطريق وعرفنا أن هذا الضابط تحرك قبل الموعد المتفق عليه بساعة".[٥]

وفي هذا الاطار تحركت مجموعة الضباط الأحرار لتفوّت الفرصة على الجميع وبدا قادتها كل منهم ينفذ دوره بدقة، فالضابط يوسف صديق كان برتبة قائمقام في سلاح المشاة وهي اعلى رتبة بين ضباط تلك المجموعة وكان أيضًا قائد حامية شمال القاهرة – واحتل العاصمة المصرية وخاصة مداخلها الشمالية، وتبعه خالد محي الدين الذي كان برتبة صاغ في تلك الفترة فقاد سلاح الفرسان وسمي بعد ذلك باسم سلاح المدرعات، بينما انتشر بقية الضباط بقيادة جمال عبدالناصر ومعه الصاغ صلاح سالم والصاغ عبدالحكيم عامر والصاغ زكريا محي الدين والصاغ حسين الشافعي فسيطروا على الجيش سيطرة تامة بناء للخطة التي وضعها عبد الناصر نفسه وكانت تقضي: "تعطيل فعالية الجيش، السيطرة على العاصمة، السيطرة على الإذاعة، ثم اعتقال جميع الشخصيات الهامة".[٦]

أجبرت حركة الجيش في ٢٦ تموز١٩٥٢ الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، ووضع مجلس وصاية.[٧] وتضمن البيان – بيان الحركة وذيّل باسم اللواء محمد نجيب على الرغم من أنه لم يكن له دور تنفيذي، اعلن محمد نجيب إلغاء دستور ١٩٢٣ وتولي حكومة انتقالية السلطة، وصدر مرسوم ينص على محاكمة المسؤولين عن استغلال النفوذ وفساد الحكم، وبتاريخ ١٩٥٣/١/١٨ صدر قانون بحّل الأحزاب السياسية وفي ١٩٥٣/٢/١٠ أعلن الدستور المؤقت ونص: "على تولي مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء مهمة الحكم" وفي ٢/٢٣ أعلنت الثورة قيام هيئة تحرير تحّل محّل الأحزاب المنحلة وكان هدفها – إجلاء القوات البريطانية وإقامة نظام اجتماعي يكفل حماية المواطن من البطالة والمرض ونظام اقتصادي يكفل توزيع الثروات بشكل عادل ونظام سياسي يكفل المساواة أمام القانون.[٨] وفي ١٩٥٣/٦/١٧ ألغى اللواء محمد نجيب مجلس الوصاية الذي شكل بعد رحيل الملك فاروق واعلن عن سقوط أسرة محمد علي الملكية وأصبحت مصر جمهورية وفي ٦/١٨ عيّن اللواء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية.[٩]

إن النظام الديمقراطي الذي سارت عليه مصر قبل عام ١٩٥٢ كان يُساير الأسلوب الغربي للديمقراطية البرلمانية ولكن هذا لم يتطابق مع الديمقراطية الحقيقية ليتوافق مع الأفكار المثالية، فقد أعلنت ثورة ٢٣ تموز أهدافها ومبادئها التي تؤمن بالفرد وتنظر إليه في اسمى معاني الديمقراطية باعتباره العنصر الذي يقوم عليه المجتمع السليم، وعلى هذا الفهم تبلورت أهداف الثورة في تحطيم كل القيود كما يراها احد قادة الثورة.[١٠] كانت أخطر مرحلة مرت بها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ عندما حدثت أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤ وملخصها: "إما أن يعود رجال الثورة إلى ثكناتهم وتطلق الحريات كاملة كما قرر جناح جمال عبد الناصر وأنور السادات، وأما استمرار الثورة بطريقة الإجراءات الاستثنائية كما اقترح الأخرون وكانت هذه هي البداية.. انقسام داخل مجلس قيادة الثورة ثم صراع حاد بين المجلس ومحمد نجيب".[١١]

يرى البعض فيما يتعلق بالحياة الحزبية: "كانت قرارات ٤-١٩٥٤/٣/٥ تضمنت اتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية عن طريق الاقتراع العام – على أن تجتمع في يوم ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٤، وقد دار حوار حولّ ما اذا كان من المُتعيّن من الوجهة الدستورية عودة الأحزاب القديمة للوجود قبل انتخابات الجمعية التأسيسية، ولم يعّن اللواء محمد نجيب كثيرا بهذه المسألة لان اهتمامه كان منصرفا إلى مسألة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية"، وقد انتهى سليمان حافظ والدكتور العمري إلى إعداد مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم ولائحته وقد تضمن الأتي: "تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقًا للدستور المؤقت، ويتولى مجلس الثورة أعمال السيادة فيما عدا تعيين رئيس الوزراء والوزراء، يكون الفصل بين رئيس الجمهورية والمجلس في حالة وقوع خلاف عن طريق هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء، وينص المشروع على إلغاء الأحكام العرفية قبل ١٩٥٤/٦/١٨، والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة معينة تباشر النيابة تحقيقها، وبالنسبة للانتخابات تكون على أساس لا حزبي من إجراء استفتاء على الجمهورية والرئيس والإصلاحات ولكنه لم يحدد موعدًا لأجراء الانتخابات".

وعلى هذا النحو تحول الموقف إلى اللواء محمد نجيب الذي أعلن في اليوم التالي لصحيفة الأهرام: "أنه ليس في نيته إنشاء حزب جديد" بينما كانت كل القوى السياسية تطالب بتصفية حركة الجيش وعودة الضباط إلى ثكناتهم وهنا تأثرت قرارات ٤-١٩٥٤/٣/٥ وهنا جاء التدخل لحسم الأمر من قبل جمال عبدالناصر في ١٩٥٤/٣/٢٥.[١٢]

أما عن تأثيرات ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عربيًا – على الرغم من أن كلمة القومية العربية لم ترد في الأهداف الستة للثورة. فإن تاريخ هذه الثورة يعتبر فصلاً من اهم فصول صراع العرب من اجل التحرر والوحدة... وعن ثورة ٢٣تموز/ يوليو والصلات العربية كما نشرت في جريدة المصري يوم ١٩٥٣/٨/١٦: "كانت هنالك رسالة إلى محمد نجيب يستنجد فيه علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي من خطر فرنسا في محاولة لعزل السلطان محمد الخامس، وأول رئيس عربي زار مصر بعد الثورة فقد كان أديب الشيشكلي رئيس سوريا، وفي ١٩٥٣/١٠/١٢ صدرت جريدة القاهرة المسائية بدعم من المملكة العربية السعودية، وقام صلاح سالم بجولات في العالم العربي فبدأ بزيارة السودان، ثم لبنان وبعدها اليمن وقام بزيارة العراق عام ١٩٥٤، وكانت ساعة الصفر لثورة الجزائر أعلنت من إذاعة صوت العرب بالقاهرة لأحرار الجزائر عام ١٩٥٤، وأنشئت في مصر إذاعة كردية ضد سياسة نوري السعيد رئيس وزراء العراق وحلف بغداد وكان أكراد العراق يمدونها بالأخبار والتعليقات والأسطوانات أيضًا، وأوفد الرئيس جمال عبدالناصر وزيره فتحي رضوان إلى الملك حسين في أول رحلة تقارب مع الأردن، ويقول عبدالناصر للصحفي البريطاني ديزموند ستيوارت في حديث معه يوم ١٩٥٥/٤/١: "تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان حرب، المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط".[١٣]

وكان موقف الجمهورية المصرية أو العربية المتحدة مشرفًا من ثورة العراق في ١٤تموز/ يوليو١٩٥٨، وسبق للرئيس عبد الناصر أن ابدى تأييده لها منذ العام ١٩٥٦.[١٤] وفي هذا الصدد، كان هنالك تصريح صحفي للرئيس جمال عبد الناصر لسلوين لويد أثناء زيارته للقاهرة في مارس/ أذار ١٩٥٦ والتي تصادف خلالها إقالة الجنرال كلوب واعتقاد سلوين لويد أن عبد الناصر وراء هذه الخطوة: "إذا كنت تظن أن لديّ على مكتبي أزرارًا اضغطها فتنشب ثورة في العراق أو يحدث انقلاب في بلد كذا أو تنفجر قنبلة هنا أو تقوم مظاهرة هناك فأنك تغدق على قوى خارقة لا أملكها.. فلا تبالغ في أهميتي".[١٥]

ومن الجدير بالذكر حول تأثر خلايا الضباط الأحرار العراقيين يقول الدكتور فاضل حسين في كتابه سقوط النظام الملكي في العراق، ص٤٠: "بعد أسابيع قليلة من نجاح الثورة المصرية التي أعادت الثقة للنفوس وقضت على كل تردد أو خوف".[١٦] لقد كانت تجربة مصر مع جيشها ماثلة أمام الضباط العراقيين الذين لم يملكوا سوّا أن يقارنوا بين دور الجيش المصري الرائد في ثورة ٢٣تموز/ يوليو ١٩٥٢ التي أسقطت النظام الملكي.[١٧] وعلى أي حال فقد كانت الأمور قبل ثورة ٢٣تموز/ يوليو، توجهات مصر عربيا متحفظة إزاء الفكر القومي العربي أما مع ثورة مصر فقد أعطت الدور القيادي في سياسة العالم العربي وكما حددها عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة.[١٨]

أما عن ثور ٢٣تموز/ يوليو وقائدها والإسلام السياسي، لم يساند جمال عبدالناصر جماعات وجمعيات دينية متعصبة، وإنما رفع راية الإسلام دون عنف أو تعصب لدين أو مذهب أو طائفة، ففي عهد الثورة والرئيس جمال عبدالناصر هو أول زعيم مسلم يتم في عهده جمع القران الكريم مسموعا في أسطوانات بصوت القراء المصريين وقام بتطوير الأزهر الشريف وجعل منه جامعة عصرية وأنشأ مدينة البعوث الإسلامية وتم ترجمة القران الكريم إلى كل لغات العالم وأنشأ

إذاعة القران الكريم وطبعت ملايين النسخ من القران وأهديت إلى البلاد الإسلامية وأصدر قانونًا بتحريم القمار واصدر قرارًا بأغلاق المحافل الماسونية ونوادي الروتاري والغى الدعارة التي كانت مقننة في العهد السابق.[١٩]

ففي هذا الزمن القصير تغيرت معالم كثيرة في حياة شعب مصر وفي حياة الشعب العربي كله فانتقلت مصر من عصر إلى عصر، وانتقل النضال العربي الثوري من مرحلة إلى مرحلة حيث انتقلت مصر: "انتقلت إلى التحرر الكامل اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، حتى وصل دخل الفرد من ٣٦ جنيهًا في العام إلى التصنيع والتقدم وخطة مضاعفة الدخل القومي في خلال سنوات ليصل دخل الفرد إلى ٨٠ جنيها، ومن الاستغلال والنظام الاجتماعي الإقطاعي إلى المساواة، ومن حياة ديمقراطية شكلية إلى سيادة وكرامة للمواطن المصري".[٢٠]

كذلك تجربة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لفتح موارد للبلد وللتنمية كخطوة عظيمة، وفي هذا الشأن يرى البعض وللحقيقة والتاريخ: ضربت الفأس الأولى في أعمال حفر القناة في أرض فرما "بور السعيد" حاليًا يوم ٤/٢٥ عام ١٨٥٩ ضرب الفلاح المصري المعّول الأخير في السد الذي أقيم أمام مياه البحر الأحمر في الشلوفة بالقرب من السويس.. وفي يوم ١٨٦٩/٨/١٨ تلاقت مياه البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، ونتج عن هذا اللقاء ذلك الشريان الحيوي للملاحة العالمية الذي افتتح رسميًا يوم ١٨٦٩/١١/١٧م.[٢١] لقد كان تحول أوضاع البلاد على الطريق الاشتراكي ذات أهمية ولابد هنا من استعراض سريع للإجراءات والإنجازات التي تمت في مختلف الحقول السياسية الاقتصادية والتي ترسم بمجموعها حدود هذه التجربة:

– قطاع الزراعة

صدر أول قانون للإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وهو القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي جرى بموجبه تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية الأراضي الزراعية لكل شخص بما لا يزيد عن مائتي فدان غير أن قوانين عديدة قد صدرت فيما بعد وأجريت على هذا القانون بعض التعديلات لصالح الفلاحين ودون المساس بمبدأ الملكية الصغيرة فيه، وقد خفض الحد الأعلى لملكية الفرد في الأراضي الزراعية إلى مائة فدان وصدرت قوانين بإلغاء التعويض على الإقطاع وبذلك بقي قطاع الزراعة في معظمه قطاعًا خاصًا لتسوده الملكية الصغيرة والمتوسطة.

-القطاع العام

لقد بدأ تشكيل نواة هذا القطاع قبل صدور قوانين التأميم، وتشكيل عدد من المؤسسات الاقتصادية هيئ لها أن تسيطر بصورة تدريجية على جانب هام من النشاط الاقتصادي خارج القطاع الزراعي، وتم تأميم المشروعات الإنكليزية والفرنسية في البنوك والتامين والوكالات التجارية عام ١٩٥٧ والمشروعات البلجيكية عام ١٩٦٠ وجرى تشكيل مؤسسات عامة ترتبط كل منها بالوزارة المختصة واسهم القطاع بدور أساسي في التحول الاشتراكي ويتضح من خلال:

-قطاع الصناعة: يشرف القطاع العام على معظم المؤسسات الصناعية في البلاد وقد سارت الدولة منذ قرارات تموز/ يوليو١٩٦١ وماثلاها على أساس تأميم المشروعات الصناعية الهامة والأساسية تأميمًا كليًا أو جزئيًا وارتفع عدد العاملين وازدادت نسبة الدخل الصناعي إلى الدخل القومي وارتفع النمو السنوي خلال مدة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥.

- **قطاع الخدمات المصرفية**: أصبح القطاع العام مسيطرًا سيطرة تامة حيث تبلغ نسبته ١٠٠.

-قطاع التجارة: يسيطر القطاع العام على التجارة الخارجية وتبلغ نسبته فيها ١٠٠ بينما القطاع الخاص ٨٦ من التجارة الداخلية.

-قطاع النقل: فتبلغ نسبته ٥٢ حيث تمتلك الدولة قطاعًا عامًا في النقل البري والبحري والجوي يمثله أسطول بحري وجوي وعدد كبير من سيارات النقل وفي هذا المجال يجدر التنويه إلى أهمية تأميم الدولة لقناة السويس التي كانت تشكل سيطرة القوى الاستعمارية عليها ركيزة أساسية والتي تشكل عائدتها جزءًا أساسيًا من الدخل الوطني.[٢٢]

-قطاع المقاولات: تمتلك الدولة قطاعا عاما للمقاولات ولكن هذا القطاع تعرض لمختلف عمليات المضاربة والاستغلال طوال سنوات عديدة وخاصةً من قبل المقاولين الثانويين "مقاولين الباطن" ولقد زادت عمليات الاستغلال هذه إلى ارتفاع تكاليف البناء والإنشاءات مما دفع الدولة إلى إعادة تنظيم هذا القطاع وعملت على تشكيل جمعيات تعاونية لأعمال المقاولات الحرفية لحماية مئات الألوف من العمال المهرة.

-قطاع الإسكان: وتقوم الدولة بتنظيم ومراقبة هذا القطاع بمختلف الطرق والإجراءات كفرض ضريبة تصاعدية على إيرادات العمارات السكنية والتدخل لخفض الإيجارات

والإسهام ببناء العمارات السكنية الشعبية وامتلاك المباني وتأجيرها.[٢٣]

ومن أهم المشرعات التنموية على سبيل المثال لا الحصر مشروع القرن العشرين – مشروع السد العالي ويتكون المشروع من شكل هندسي بارتفاع ١٨٢ مترًا وعرض ٣ أميال وقدرة خزن للمياه بحوالي ١٣ مليون متر مكعب، لقد كان من الواضح أن السد العالي الحل الوحيد لخلاص مصر من دائرة الضيق الاقتصادي التي ورثتها من العهد السابق، وقد نضج مشروع السد العالي في عقول الخبراء المصريين كمجموعة حلول لمجموعة من الحاجات والمشكلات منها: "توسيع مساحة الأراضي المزروعة لجاني النهر، عدم ضياع أغلب مياه النهر في البحر، السيطرة على ارتفاع وانخفاض مستوى النهر خلال المواسم، أن المياه المخزونة تكفي لري مليون دونم من الأراضي المزروعة سنويًا، الاستفادة من انحدار المياه المتساقطة لتوليد الطاقة الكهرومائية، أن السد العالي القوة المحركة للصناعة لاستيعاب قوة عمالة ضخمة".[٢٤]

ولأهمية الموضوع نسلط الضوء بشكل موجز: "يرى أحد الأكاديميين المصريين – كان الشائع في العالم أن تُقام السدود من النوع البنائي، أما السدود الركامية التي تتكون بطريق الردم من المواد المفككة من الصخر والطين والرمل فلم تكن منتشرة برغم كونها أقدر على تحمل أخطار الهجوم الجوي والطوربيد المائي فضلاً عن سهولة إعادة ترميمها وأخذت الحكومة المصرية بالنوع الأخير. هذا الموقف الذي وقفته الثورة من المشروع يعكس حقيقتين الأولى – إيمانها بأن البلاد في حاجة تنمية اقتصادية متعددة الجوانب والسد العالي وهو ما يعرف باسم المشروعات المتعددة الأغراض malti-parpose، والثانية – أن الثورة غير هيابة من الأخذ بالجديد فارتفاع السد سوف يكون ١٨٢م وسوف يحّول دون تسرب قطرة من ماء النيل إلى البحر. وهنا لعبت السياسة الدولية دورًا مألوفًا في محاولة استغلال الموقف لخدمة أغراض معينة وكان سحب العرض "عرض التمويل" من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي".

تقرر إسناد عملية بناء المرحلة الأولى للسد إلى مؤسسة مصرية هي المقاولون العرب – عثمان احمد وشركاه وكانت النتيجة أن المقاولين العرب على حد قول رئيس مجلس الإدارة عثمان أحمد عثمان في محاضرته عن السد العالي من النواحي التاريخية والهندسية والاقتصادية: قد اسهموا بالحمل الأكبر في أعمال المرحلة الأولى للسد العالي، فقد قاموا بأعمال الحفر في القناة وأعمال الحفر بمحطة الكهرباء ومداخل الإنفاق وإنشاء السدود وهذا الجهاز الضخم كان يضم ١٧٠٠٠ من الموظفين والعمال، وكان النتيجة أيضًا أن أسندت إلى هذه المؤسسة العربية أعمال المرحلة الثانية من المشروع فضلا عن تنفيذ الخط الكهربائي في المنطقة من أسوان إلى سوهاج ويبلغ طوله ٢٥٠ كيلومترًا. ولم يكن الأمر يسيرًا، بل صادف الشركة الكثير من العوائق ومشاق العمل في طرق جبلية وصحراوية وعرة غير ممهدة وسط حرارة تتجاوز ٥٠ درجة وتهبط إلى ما دونَ الصفر ليلاً وغيرها من مستلزمات العمل الميدانية.[٢٥]

ووافق الاتحاد السوفيتي (سابقًا) على تقديم سلفة أولية قيمتها ٣٢٠ مليون دولار في عام ١٩٥٨، وأسهم في جميع مراحل تصميم وبناء السد العالي، وأنشأت الحكومة المصرية هيئة إدارية خاصة للإشراف على المشروع، ونتيجة لأعمال بناء السد جرى تهجير (ترحيل) سكان النوبة الذين كانوا قد استقروا في المناطق شمالي السد وحول "كوم أمبو"، وتم حل المشكلة الناجمة عن تعرض أثار "أبو سمبل" للغرق في البحيرة التي تقرر أنشاؤها خلف السد بمشاركة (اليونسكو)، حيث نظمت حملة عالمية لجمع الأموال اللازمة لرفع ثلاث معابد كبيرة ونقلها: اثنان في "أبو سمبل" (انتقلا في ١٩٦٨)، ومعابد "فيلة" (أعيد افتتاحها في موقع جديد عام ١٩٨٠). وافتتح السد العالي رسميًا في ١٩٧١/١/١٥ (ذكرى ميلاد الرئيس جمال عبد الناصر)، وأصبح السد العالي بمدينة أسوان يتقدم واحدة من أكبر الخزانات في العالم – بحيرة ناصر – التي تغطي مساحة ٢٠٠٠ ميل مربع.[٢٦]

وعلى صعيد أخر كان لثورة يوليو ١٩٥٢ تأثيرات على اتجاهات الثقافة العربية – مع مسألة مهمة وهيّ الثقافة مع ثورة ٢٣ يوليو، من وجهة نظر البعض «ما سمّي لسنوات بأزمة المثقفين بين الثورة والمفكرين في مصر مصدره شيء واحد هو عزلة قيادة الثورة عن هذا الفريق من الشعب».[٢٧]

يمكن القول أنه منذ اللحظة الأولى لثورة ٢٣ يوليو أدرك الرئيس جمال عبد الناصر ومن معه من الضباط الأحرار أن حماية الثورة لا تكون بالسيف بل بالقلم وفي الثقافة، الضباط الآتون من أصقاع أيديولوجية متفرقة حسبوا دائما حساب الأفكار، وقرروا أن الطريق السياسية والاجتماعية التي اختاروها بعد الثورة تستلزم أن تُشق بموازاتها طريق ذهنية تشرح إنجازات الثورة، لهذا أسسوا وزارة الثقافة والإرشاد القومي واختاروا الأديب والمترجم فتحي رضوان الذي كان سجينا ومعتقلا في العهد الملكي، وأنشأت ثورة ٢٣ يوليو قصورًا للثقافة.

لقد انطلقت الثورة من دون إطار أيديولوجيا حاكم بل كانت هناك مجموعة من المبادئ والضوابط الثقافية هي المبادئ الستة التي مثلت قواعد الحركة ومؤشرات تحتاج إلى إثراء فكري وهنا برز دور عبد الناصر كإنسان عربي التوجه ومثقف تجاوز ثقافته العسكرية التقليدية إلى الاحتكاك مع الأفكار والثقافات الأخرى المطروحة في العالم. فعبد الناصر بلور نظرية ثورية للتغيير من نهج التجربة والخطأ، وهذا المنهج يستلزم ثقافة موسوعية تسمح لصاحبها باختبار الأفكار نظريًا ثم تجريب الأصلح في ارض الواقع بعكس المؤمنين بنظرية محدودة وأيديولوجيا مكتملة فهي لا تحتاج أكثر من الوعي بالأسس النظرية والإجادة في التطبيق العملي. حسبما يقول عاطف العراقي.

ويرى الدكتور حسام، عقل أستاذ النقد الأدبي في مصر: «أن أسباب نجاح الضباط في التدبير لحركة الجيش، أنه لم يكن لأي منهم أيديولوجيا خاصة فإن هذه الميزة بقدر ما كانت إيجابية في النشاط الباكوري للحركة غير أنها تحولت بمرور الوقت أصبحت أزمة خانقة».[٢٨] إن الفنان والأديب والناقد لا بد أن تكون لديه عقيدة سياسية مواكبة لتطورات الحركة الاجتماعية ومن هنا اعترف الجميع بأن ثورة ٢٣تموز- يوليو أحست بنبض الجماهير وبالتالي انطلقت ومعها ثورة الإبداع.

ويؤكد المفكر والناقد محمود أمين العالم «إن ثورة يوليو فجرت ملامح الإبداع ليس في الرواية فحسب، بل في شتى الوان الأدب والفنون وأحدثت نقل ثقافية شهدت مرحلة تغيير حقيقية في الثقافة خاصة جيل الرواد أمثال عبدالرحمن الشرقاوي ونجيب محفوظ، فالشرقاوي كتب رائعته «الأرض» قبل الثورة وعام ١٩٥٣ نشرت أما نجيب محفوظ فقد انتظر سنوات بعد الثورة كي يتمكن من استيعاب أحداثها وتناول فكرة العدالة الاجتماعية في رواية «أولاد حارتنا»* عام ١٩٥٨». ويقول الروائي سليمان فياض: «إن ثورة ١٩٥٢ كانت مرحلة حاسمة في تاريخ الثقافة العربية، لأنها عبرت بقوة عن الظلم الواقع على المواطنين في شخص الفلاح وكانت الأرض أبرز مثال على ذلك»، ونشطت الكتابات التي تنتمي إلى الواقعية الاشتراكية مثل كتابات الشرقاوي وسعد مكاوي ويوسف إدريس ونشط اتجاه الواقعية النقدية أيضًا أمثال صبري موسى وإدوارد خراط وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧ بدأ النقد ينتقل لسلبيات الثورة.[٢٩]

وكذلك القاص سعيد الكفراوي: «عندما جاءت ثورة ٢٣ يوليو كانت تجسيدًا لحلم ظلت الحركة الوطنية تسعى لتحقيقه».

كما شهد الإبداع المسرحي مرحلة مهمة والكاتب والناقد د. حسن عطية له شهادة مهمة عن علاقة الثورة بالإبداع المسرحي وهو هنا يفسر ظاهرة مسرح الستينات كأهم ظاهرة ثقافية في العالم الثالث بقوله: «الأعمال المسرحية التي قدمها جيل كان يمثل هذه الثورة ثقافيًا وإبداعيًا مثل أعمال نعمان عاشور وسعدالدين وهبة ومحمود دياب ونجيب سرور وغيرهم والتي منحت المسرح المصري مكتبة من النصوص الدرامية التي تُعَدّ ذخيرة أساسية للمسرح العربي كلهُ».

وتبقى الأفلام التي مازلنا نتشبث بها ونعرضها في مناسباتنا القومية مثل الأرض والناصر صلاح الدين والقاهرة ٣٠ وغيرها من الأعمال السينمائية بفضل جيل من المخرجين ظهر في هذه الحقبة أمثال كمال الشيخ ويوسف شاهين وصلاح أبو سيف وغيرهم. ويقول الفنان حمدي أحمد «إنني أترحم على أيام ثورة يوليو في ظل تلك الأوضاع المتردية والحركة الفنية الغائبة، فعندما كانت مؤسسة السينما تقدم كل عام ٢٠٠ فيلم من وجدان الأدب المصري والعالمي، أترحم على ما آلت إليه السينما المصرية من تشويه للشخصية والأسرة المصرية، وعندما أسست مكتبة بها ما يقرب من ألف كتاب بأقل الأسعار التي في متناول يدي وكان راتبي لا يتعدى الـ ٢٥ جنيها، أترحم على أيام الثورة فالرجاء أن تترحموا معي»؟[٣٠]

الثقافة كما عرفها طه حسين: «تبدأ من التعليم، فالتعليم عنده هو مستقر الثقافة». فإذا أردنا أن نحسب ما للثورة وما عليها في علاقاتها بالثقافة وجب الإشارة أولاً إلى دور الثورة في فتح أبواب التعليم بالمجان لأبناء الشعب وتطويره والدخول إلى مجالات جديدة وبتلك الخطوة تثقف مئات الآلاف من أبناء الشعب. ونشير هنا حتى باقي الأعمال الأدبية والفنية التي حاولت التصدي للثورة فسُمح العمل بها أمثال «شيء من الخوف» لثروت أباظة وكتاب «بنك القلق» لتوفيق الحكيم والذي وافق على نشره جمال عبدالناصر في صحيفة الأهرام مسلسلاً رغم أن المشير عبدالحكيم عامر اعتبره مسيئًا للنظام وللمخابرات المصرية تحديدًا.[٣١]

وكذلك أشار الرئيس جمال عبد الناصر بخطابه في جامعة القاهرة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥ قائلاً: «لابد للمثقف أن يدرس أحوال المجتمع، لا بد أن يعاني ما يعانيه المجتمع، لا بد للمثقف أن يستوعب مشاكل المجتمع وأمانيه، وبهذا يكون المثقف فعلاً يؤدي دوره كمثقف ثوري ويعمل لمصلحة الجماهير ولمصلحة الشعب ولمصلحة الحياة». وقول أخر عن العصرية «قد يتصور البعض العصرية تعني الانقطاع عن الماضي والحرص على

التقاليد لا تعني الانقطاع عن المستقبل. المسألة مش مسألة أشكال ومظاهر سطحية... العصرية الحقيقية هي التجديد في الأصالة».[٣٢]

وبالنسبة للصحافة والثورة نحاول إيجاز بعض الشيء. ليس سرًا ذلك الدور العظيم والمجيد الذي لعبته الصحافة المصرية في التمهيد لقيام ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، ولا أحد ينسى لـ "روز اليوسف" دورها وكاتبها إحسان عبد القدوس في حملة الأسلحة الفاسدة التي شابت معركة فلسطين. وكذلك صحف أخرى أمثال جريدة المصري واللواء الجديد والكاتب والملايين والجمهور المصري والدعوة والاشتراكية وغيرها*. أما العلاقة بين الصحافة ورجال الثورة يمكن أن يتضح من خلال المثال الاتي على سبيل الطرح: عندما خرجت روز اليوسف صباح ١٩٥٣/٥/١١ وعلى صفحتها الثالثة رسالة خطيرة كتبتها السيدة "فاطمة اليوسف" إلى " جمال عبدالناصر" ثم رد من جمال عبدالناصر نُشر في نفس العدد وتضمنت عبارة " انك باختصار – في حاجة إلى الخلاف.. تمامًا كحاجتك إلى الاتحاد. أن كل مجتمع سليم يقوم على هذين العنصرين معًا، ولا يستغنى بأحدهما عن الأخر، الاتحاد للغايات البعيدة والمعاني الكبيرة والخلاف للوسائل والتفاصيل، انظر إلى الأسرة الواحدة في البيت الواحد، قد تراها متماسكة متحابة متضامنة.. ولكن كل فرد فيها يفضل نوعا من الطعام، ويتجه إلى طراز من العمل، ويروق له من الثياب. ثم انظر إلى أسرة الوطن الكبير –أي وطن كبير- تجد هذا التباين والخلاف موجدا بينهم في أدق دقائق الحياة، وفي طريقة تذوق الحياة ذاتها". وكان رد جمال عبد الناصر على النحو التالي: "وأما إني في حاجة إلى كل رأي فقد أعلنت هذا ولن امل تكرار إعلانه ليس من أجلي وإنما من أجل مصر. وأما حاجتنا إلى الخلاف في التفاصيل قدر حاجتنا إلى الاتحاد في الغايات، فأنا مؤمن به واثق انه من أسس الحرية الصميمة بل من أسس النظام أيضًا. وأنا أكره بطبعي كل قيد على الحرية وأمقت بإحساسي كل حد على الفكر على أن تكون الحرية للبناء وليس للهدم وعلى أن يكون الفكر خالصًا لله والوطن.. لا تخرج بهما شهوات وأغراض ومطامع عن هذه المثل إلى انقلاب مدمر يصيب مصالح الوطن المقدسة ببالغ الأضرار".[٣٣]

كل هذه الإنجازات لا بد من أن تتوقف من وجهة النظر المُخالفة لتلك الإنجازات وهذا يذكرنا بعبارة: "كل حرب في التاريخ بقية مُعلقة من حرب سبقتها، والنتائج التي انتهت إليها معركة السويس سنة ١٩٥٦ هي بذاتها مقدمات الأعداد لمعركة سيناء سنة ١٩٦٧".[٣٤]

بعدما حققت مصر في ثورتها من عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧ تقدمًا هائلاً في مشروعاتها الإنتاجية ولكن الإنفاق الهائل على أغراض الدفاع وأعباء الجيش المصري في اليمن، بالإضافة إلى عمل الدول الغربية المتواصل للإطاحة بحكم جمال عبدالناصر ففي ٧نيسان/ أبريل ١٩٦٧ وقع اشتباك على الحدود السورية الإسرائيلية، وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وقوفها إلى جانب سوريا مهددة بالقيام بعمليات كبيرة، وبالمقابل طلب عبدالناصر سحب القوات الدولية من مضيق تيران ومنع مرور السفن في ميناء إيلات الإسرائيلي، مما جعل أمريكا وبريطانيا تعتبران التصرف المصري مضاد للمصالح الإسرائيلية، وطلبت فك الحصار عن مضيق تيران وتحرك الأسطول السادس الأمريكي لمساعدة إسرائيل.[٣٥]

ومن الجدير بالذكر أنه في يوم ١٩٦٧/٥/١٦ أصدر نائب القائد الأعلى توجيهاته التي نصت على انه تقرر سحب قوة الطوارئ الدولية التي تعمل في أراضي مصر وجاءت بناء على طلبنا والتي تستغلها البلاد العربية المعارضة لنظامنا في معركتها السياسية الدعائية، مُدعية أن هذه القوات تحمي الجمهورية المتحدة وأضاف المشير عبد الحكيم عامر بان انسحاب القوات الدولية قد يكون مبررًا لاحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري خصوصا وقد بدأ ظهور تحركات إسرائيلية في اتجاه حدودنا. وختم نائب القائد الأعلى توجيهاته بانه لا خوف على شرم الشيخ؟ بل أصدر نائب القائد الأعلى توجيهاته التفصيلية الخاصة بالأعمال التعرضية التي قد تقوم بها قواتنا إذا بدأت إسرائيل بالعدوان. وتنفيذًا لتوجيهات القائد الأعلى ارسل الفريق محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب في نفس اليوم برقية إلى الجنرال (ريكي) قائد قوات الطوارئ.[٣٦]

أما الموقف السياسي الداخلي لمصر يرى الكاتب الصحفي العربي عبد الله إمام: "إن مراكز القوة تُهيْمن على الموقف الداخلي، لم يستطيع عبد الناصر التخلص منها إلا بعد النكسة، وعندما أراد عبد الناصر أن يُغير بعض القيادات العليا عن طريق مجلس الرئاسة اعترض المشير عامر وقدم استقالته إلى جمال عبدالناصر واختفى في مرسى مطروح وفي الوقت الذي اختفى فيه المشير كانت كل القيادات تضغط من أجل عودته حتى استطاع صلاح نصر (مدير المخابرات) أن يعثر عليه، ولم يُنفذ قرار مجلس الرئاسة وظلّت القيادات تحتل مواقعها حتى نكسة ١٩٦٧".[٣٧]

لا يسعنا إلا أن نذكر الدور البطولي للجيوش العربية وأقطار المواجهة وخاصةً الجيش المصري في حرب الاستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠ وكما يرى الدكتور والمؤرخ عاصم الدسوقي: "إنّ هذه الحرب أجهدت إسرائيل واضطرتها إلى استدعاء قوات الاحتياط الأمر الذي اثر سلبًا في مختلف المجالات بإسرائيل".[٣٨] وفي الشأن ذاته يذكر السيد صبحي ناظم توفيق (عميد ركن متقاعد – دكتوراه بالتاريخ العسكري)، عن ما اطلّع عليه في تلك الأيام قائلاً: "كُنا نتناول طعام الغذاء بمطعم كلية الأركان عندما صاح أحدهم أن حربًا جديدة تبدو أنها اندلعت بين العرب واليهود، قدرناها في أولى ساعاتها نوعًا من الاشتباكات بالمدافع والطائرات والرشاشات، والتي تندلع بين هذا وذاك في أحيان كثيرة وسط عاميّ ١٩٦٩-١٩٧٠، وخصوصًا قبل الاتفاق على قبول مشروع روجرز، وذلك في خروقات موضعيّة – خنادقية لوقف إطلاق النار، أطلقّت عليها حرب الاستنزاف".[٣٩]

وكانت الضربة المؤلمة لهذه الحرب إن جاز التعبير في إيلات حيث "كان كل شيء يبدو هادئًا مساء يوم السبت ١٩٦٧/١٠/٢١، إلا في قيادة القوة البحرية وقيادة القوات المسلحة المصرية، فقبل دقائق استطاع لنشا صواريخ في معركة بحرية لم تستغرق ثوان تدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات داخل المياه الإقليمية المصرية شمال شرق بور سعيد". واستمع العالم لأول مرة إلى الخبر من بلاغ عسكري أصدرته القيادة المصرية قالت فيه: "في الساعة الخامسة مساء اليوم اقتربت قطعة من قطع أسطول العدو من شواطئنا شمال بور سعيد" وبرغم أن سرب لنشات (زوارق) الصواريخ أفاد بأنه أغرق مدمرة كبيرة فإن البلاغ الأول للقيادة لزم جانب التحفظ وأعلن عن إغراق "قطعة بحرية" للعدو ولم يذكر أنها مدمرة، واستمر الصمت الإسرائيلي لمدة ثلاث ساعات بعدها خرجت أول برقية من تل أبيب تؤكد وقوع معركة بحرية وضرب مدمرة.[٤٠] لتأتي بعدها مرحلة التجهيز لحرب التحرير العام ١٩٧٣، لقد كانت هذه الثورة في التاريخ جزء من كل ومشهد في قصة، والسؤال ماذا تبقى من هذه الثورة العظيمة؟

خَاتِمَةٌ

إنَّ ثورة يوليو ١٩٥٢ هيّ حاصل تحصيل التراكمات السلبية التي عانت منها مصر خصوصًا والأقطار العربية عمومًا، طيلة فترات زمنية، كأقل ما نقول عنها (مُظلّمة) – حتى جاء الجيل الساعي للتغيير في موعده مع القدر، ليقوم بالتحول التاريخي المعاصر ما بين مرحلة قديمة ومرحلة جديدة تحمل رياح التغيير والعدالة والتقدم ويمكن ملاحظة أن ثورة يوليو ١٩٥٢ وضعت سياقًا تاريخيًا جديدًا. وأصبحت هي أم الثورات العربية المعاصرة وبكل ما تحمله من رياح التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على الصعيد العربي تحققت الوحدة بين القطريين الشقيقين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة، لتنظم إليها باقي الأقطار تباعًا ولم تتحقق الإرادة الكاملة ليحدث الانفصال في سبتمبر ١٩٦١، وكذلك أسهمت ثورة يوليو بدعم حركات التحرر العربي والأفريقية والأسيوية. لقد حققت ثورة يوليو عدالة اجتماعية منبثقة من بناء اقتصادي سليم يسير على خطى الاشتراكية العلمية من خلال مشاريع عملاقة ومصانع وخطوات التأميم المدروسة والإصلاح الزراعي ولكن في الوقت ذاته حدثت مشاكل في هذا الجانب حول مسألة الأراضي الزراعية وأدامتها وغِلتّها وصعوبة التعامل مع مساحات صغيرة، كذلك الإنفاق الحربي وحرب اليمن التي أرهقت الجيش المصري، تطلبت جميعها رؤوس أموال أسهمت بنوع من العجز المالي، يضاف لها قضية السد العالي هذا المشروع الجبار، حاول العديد عرقلة بناء السد العالي، باعتبار أن الأراضي التي ستغمرها المياه اغلبها مناطق أثرية، ولكن حرص الحكومة على شعبها ورفاهيته كان شغلها الشاغل ومع هذا نقلت المعابد المهمة عن طريق تفكيكها بمساعدة شركات عالمية إلى مناطق آمنة اكثر وكذلك مسألة مياه النيل التي سوف تسقى الأراضي الزراعية فيها ستكون من غير فائدة عضوية وما يُعرف بترحيل بعض القرى إلى مناطق مختلفة من مصر، والنتيجة أثبتت فيما بعد أهمية المشروع وتوفير القوت والحياة الكريمة للمواطن المصري.

وعلى صعيد آخر لم تكن فترة الثقافة صعبة على المثقفين والفنانين وشهدت تلك الفترة أضخم النتاجات الفكرية والأدبية والفنية والتي قلّما تكررت في وقتنا الحاضر. لقد أسهمت نكسة يونيو ١٩٦٧ بخلل كبير، وكانت بداية لمُحاربة نمو التحرر العربي أو إيقاف تمدده متمثلاً بنظرية القومية العربية التي حققت نجاحات واسعة على ارض الوطن العربي تحمل معها رياح

الاستقلال والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي بمختلف أشكاله وتطور التعليم. والغاية المخفية مما وراء الحرب هي تدمير وقتل ورهائن (أسرى) وتفكك اجتماعي واقتصادي يلحق بالطرف الأخر وتحطيم الروح المعنوية التي اكتسبها المواطن المصري خصوصًا والعربي عمومًا. إذن كان الهدف من النكسة هو سحب الثقة من النفوس وتحطيم المعنويات بأمل مُشرق ينتظر الإنسان على امتداد هذه المساحة من الأرض. إضافة إلى أنه يحدث دائمًا ما يُعرف (عدم تقدير موقف) لتداخل القرارات السياسية والعسكرية معًا أحيانًا بالرغم من دور جهاز المخابرات العامة الذي كان مُشرفًا وحددت موعد الهجوم قبل أيام على حد وصف البعض. إن رجال الثورة هم من بني البشر والبشر يصيبون ويخطئون باستثناء الأنبياء، والقول هنا أي خطأ حدث لا يحسب بالقياس المطلق ويبقى بشكل نسبي اتجاه النوايا الحسنّة والمخلصة التي حققها هؤلاء الرجال.

الاحالات المرجعية:

(١) جلال فاروق الشريف، "**حول أزمة المجتمع العربي المعاصر**"، مجلة المعرفة، دمشق، السنة ١٨، العدد ٢١١، ١٩٧٩، ص٥.
(٢) إبراهيم خليل أحمد (دكتور)، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ط٢، الموصل، ٢٠٠٥، ص١٨٢.
(٣) المرجع ذاته، ص ١٨٢-١٨٣-١٨٤.
(٤) محمد علي القوزي (دكتور)، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٥٤.
(٥) جان نانو، **موت مشير**، ط١، بيروت، د.ت، صص٤٣-٤٤.
(٦) **مجلة الدستور**، لبنان، السنة الثالثة، العدد ١٤٧، ١٩٧٣/٨/٢٦.
(٧) إبراهيم خليل أحمد (دكتور)، جعفر عباس حميدي (دكتور)، **تاريخ العراق المعاصر**، ط١، الموصل، ١٩٨٩، ص١٨٥
(٨) إبراهيم خليل أحمد (دكتور)، **تاريخ الوطن العربي**، ص ١٨٥.
(٩) محمد علي القوزي (دكتور)، المرجع السابق، ص٢٥٥.
(١٠) كمال رفعت، **الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي**، كراس المؤسسة الثقافية العمالية، مصر، د.ت، ص٢٤.
(١١) **مجلة صباح الخير**، مصر، العدد ١٠٥٢،٤/ ٣/ ١٩٧٦.
(١٢) المرجع ذاته.
(١٣) **مجلة صباح الخير**، مصر، العدد ١٠٧٢،٢٢/ ٧/ ١٩٧٦.
(١٤) حازم حسن العلي، **انتفاضة الموصل – ثورة الشواف ١٩٥٩**، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٣.
(١٥) **مجلة صباح الخير**، العدد ١٠٧٢، المرجع السابق.
(١٦) فاضل حسين (دكتور)، **سقوط النظام الملكي في العراق**، ط١، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٠.
(١٧) إسماعيل العارف، **أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق**، لا. مط، القاهرة، د.ت، ص٧٥.
(١٨) المحامي مصطفى عجم، **"ثورة عبد الناصر والعروبة"**، مجلة الوعي العربي – موقع الفكر القومي العربي، ٢٠١٠.
(١٩) المرجع ذاته.
(٢٠) **صحيفة الحرية**، بيروت، السنة الخامسة، العدد ٢٩٩، ١٩٦٤.
(٢١) **مجلة العربي**، الكويت، العدد ٢٧١، ١٩٨١.
(٢٢) فؤاد الركابي، **ملامح التطبيق الاشتراكي في البلاد العربية**، ط١، بغداد، ١٩٦٨، ص١٨-١٩.
(٢٣) المرجع ذاته، صص٢٠-٢١.
(٢٤) حيدر زكي عبد الكريم، **صفحات من التاريخ المعاصر**، ط١، دمشق، ٢٠١٥، ص١٧.
(٢٥) **مجلة الهلال**، مصر، السنة ٧٤، العدد ١٠، ١٩٦٦.
(٢٦) **ذاكرة مصر المعاصرة** -قسم أحداث، افتتاح السد العالي، من الموقع الإلكتروني:
http://modernegypt.bibalex.org
(٢٧) **مجلة صباح الخير**، مصر، العدد ١٠٨٠، ١٩٧٦/٩/١٦.
(٢٨) عادل الجوجري، **"ثورة يوليو والثقافة"**، مجلة الوعي العربي – موقع الفكر القومي العربي، ٢٠١٠، ص٢٩-٣٠.
(٢٩) إن هذه الرواية كانت تخاطب المسائل الإلهية وسُمح بنشرها حتى لا يُفسح المجال لمن يدّعي بأنّ الحكومة تمارس الاضطهاد الفكري بتلك الفترة، وكاتب الرواية هو من يتحمل مسؤولية أفكاره ونتاجاته) (الكاتب)؛ المرجع ذاته، ص٣٢.
(٣٠) المرجع ذاته، ص٣٣-٣٤.
(٣١) المرجع ذاته، ص٣٥-٣٦.
(٣٢) **مجلة الصياد**، بيروت،٢٨/ ٩/ ١٩٧١.
(٣٣) كانت هناك الصحافة القومية كما عُرفت فيما بعد وهي الأساسية والرائجة بين أوساط المجتمع المصري أمثال الأهرام، والجمهورية، وأخبار اليوم، وأخر ساعة، والمصور (الكاتب)؛ رشاد كامل، الصحافة والثورة – ذكريات ومذكرات، سلسلة الأعمال الفكرية، جمعية الرعاية المتكاملة المركزية – القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٠-١٤.
(٣٤) محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ج١، ط١، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣١.
(٣٥) محمد علي القوزي (دكتور)، المرجع السابق، ص٢٩٦.
(٣٦) أمين هويدي، **أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف**، ط١، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٥.
(٣٧) **مجلة روز اليوسف**، مصر، العدد ٢٥٥٧، ١٩٧٧/٦/١٣.
(٣٨) **صحيفة رأي اليوم**، لندن، ٢٠١٨/٦/٥.
(٣٩) صبحي ناظم توفيق (دكتور)، **مشاركة العراق في حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣** (مسودة مقال غير منشور).
(٤٠) عبده مباشر، **إغراق إيلات**، كتاب نصف شهري – جريدة الجمهورية، مصر، ١٩٨٩، ص٢٥.